مشروع الإستخدام وتشغيل الخريجين

توافقا مع جهود الدولة الرامية الى تخفيف اثار تدنى فرص الاستخدام والتوظيف فى القطاعين الحكومى والخاص جاء مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين كبادرة لحل اشكالية بطالة الخريجين التى القت بظلال قاتمة على خارطة المجتمع السودانى فى ظل الاعداد الكبيرة للخريجين التى واكبت سياسة التوسع فى التعليم العالى .

جاء مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين ارهاصا لبداية واثقة نحو الاتجاه للعمل الحر والابتعاد بالشباب عن قيود الوظيفة العامة فى عصر يتجه فيه العالم نحو الخصخصة.

يعتبر المشروع بداية جادة نحو تخفيف الفقر اذ ان البطالة والفقر وجهين لعملة واحدة لا سيما ان الخريجين يمثلون الشريحة المستنيرة والمتطلعة التى تملك الطاقة الحقيقية والكامنة لدفع عجلة التنمية للبلاد.

مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين يتيح فرصة واسعة للخريجين لاقتحام ميدان العمل الحر الذى يفتح افاقا لتوليد الدخل وزيادة الاعتماد على الذات وحل مشكلة البطالة ويقلل من التضخم الوظيفى .

بطالة الخريجين . . . التحدى السافر

فى ظل سياسات التوسع فى التعليم العالى والتنامى المتزايد لاعداد الخريجين مصحوبا بتدنى واضح لفرص الاستخدام فى القطاعين الحكومى والخاص برزت مشكلة بطالة الخريجين وزاد فى تفاقمها ايقاف التعين التلقائي لخريجى الكليات التطبيقية مع ضعف واضح لمساهمة القطاع الخاص فى توليد فرص العمل كما ان السياسات العامة للدولة بالاتجاه لخصخصة وزيادة الاستثمارات لم تؤدى الى النتائج المتوقعة فى زيادة واتساع سوق العمل .

احصائية لخريجى التعليم العالي من العام ١٩٩٠ الى العام ٢٠٠٠م

الذكور	٥٨٨٤٤
الاناث	٤٩٠٢٥
المجموع	١٠٧٨٦٩

الاستيعاب بواسطة لجنة الاختيار الاتحادية حتى العام ٢٠٠٠م (٢٣٢٠٨)
الاستيعاب بواسطة لجنة الاختيار بولاية الخرطوم حتى العام ٢٠٠٠م (٥٩٥٣)
الاستيعاب الكلى (٢٩١٦١)
(بالنسبة للولايات فان فرص الاستخدام والتوظيف يتم تنفيذها على مستوى الولاية اما بالنسبة للقطاع الخاص يظل غياب المعلومة الموثقة والسليمة عائقا للتقدير مع التسليم بان مساهمة القطاع الخاص لا تزال ضعيفة) .

اهداف المشروع:-

١) نشر ثقافة وفلسفة العمل الحر بين الشباب .
٢) تقليل نسبة البطالة فى المجتمع لا سيما الخريجين .
٣) الاستفادة من الطاقة الكامنة والمتعطلة فى الشباب لتدوير عجلة التنمية .
٤) اكتشاف مظاهر النبوغ والابداع عند الخريجين واتاحة الفرصة لهم لولوج مجالات رائدة ومبتكرة .

التجربة السابقة . . . دروس ومعان

بدأ التخطيط لمشروع الاستخدام الذاتى للخريجين بعد دراسة اوضاع الخريجين وفرص العمل وتوظيفهم بعد ان اثبتت الدراسات التى قامت بها وزارة العمل ان نسبة البطالة فى اوساط الخريجين فى اذدياد مستمر نتيجة للتوسع فى التعليم العالى .

وتنفيذا للسياسات التى اقرها مجلس الوزراء بموجب القرار (٧٢٥) للعام ١٩٩٨م تم تشكيل لجنة قومية عليا لتسيير مشروعات الاستخدام الذاتى للخريجين من ممثلين لوزارة العمل – المالية – مصرف الادخار – مؤسسة التنمية الاجتماعية – مشروع الترقية الحضرية .

واتفق ان يتم تمويل المشروع من وزارة المالية والتنفيذ المباشر عن طريق مصرف الادخار بحجم تمويل (٣٠٠.٠٠٠) دينار للخريج وفترة سماح شهرين وفترة استرداد عامين.ونفذ المشروع فى كل من ولايتى الخرطوم والجزيرة .

نماذج الى مشروعات المنفذة حسب القطاعات فى ولاية الخرطوم

القطاع	المشروع وموقعة
الصادرات	١/ مشروع زراعة وتصدير الشمام (السليت) ٢/ مشروع تصدير السنمكة (شمال الخرطوم)
الصناعات الصغيرة	١/ صناعة التريكو (امدرمان) ٢/ تقطير الزيوت الطبية والعطرية (سوبا) ٣/ صناعة البلاستيك (امدرمان) ٤/ صناعة الطوب الاحمر (الجريف غرب)
الزراعى	١/ زراعة الاعلاف (السليت) ٢/ زراعة الخضر والاعلاف (سوبا غرب) ٣/ زراعة شتول الزينة (الرياض)
التعليم	١/ مدرسة المهندس الثانوية (امدرمان) ٢/ روضة الاطفال النموزجية (الدروشاب) ٣/ مدرسة الاساس القرانية (الكلاكلة)
الصحة	مستوصف بشرى العاقب (امدرمان)
الخدمات	١/ معهد الصداقة لعلوم الحاسوب ٢/ اتصالات الخريجين (الحاج يوسف) ٣/ روائع للانتاج الاعلامى (بالخرطوم)

الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع :

١/زيادة دخل الخريجين المستفيدين من المشروع واسرهم زيادة مقدرة ومجزية .

٢/ استنبط بعض الخريجين افكار نيرة لمشروعات رائدة (مشروع استخلاص الزيوت الطبية والعطرية) .

٣/ توفير عدد مقدر من الوظائف المنتظمة والوظائف الموسمية للعمالة غير الماهرة .

٤/ خروج الخريج من دائرة البطالة والتخلص من اثارها النفسية والاجتماعية .

المعوقات

١/ تعثر انسياب التمويل من وزارة المالية .
٢/ عدم وضوح الروية حول ملكية اصل التمويل .
٣/ عدم وجود هيكل تنفيذى واضح المعالم والمسؤليات .
٤/ تعقيد الاجراءات وارتفاع الرسوم الخاصة بالحصول على التصديقات والرخص .
٥/ عدم ملائمة فترة الاسترداد لطبيعة عدد من المشروعات والاصتدام بمعوقات التسويق .
رغم قصر الامد الزمنى للتجربة السابقة ومحدودية اثرها الا انها افلحت فى اعطاء مؤشرات استند عليها التخطيط للمرحلة الثانية متجنبا الكثير من المحازير التى برزت خلال تطبيق التجربة الاولى

بداية المشروع للمرحلة الثانية:

استشرافا لمرحلة جديدة فى مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين تم تكوين مجلس للاشراف على تنفيذ المشروع برأسة وزير مجلس الوزراء ، وتكوين لجنة عليا لتنفيذ المشروع وبموجب القرار (٣٧٧) للعام ٢٠٠١ م .

التدريب:

ابرزت التجربة الاولى للمشروع ضرورة التدريب كضامن اساسى لنجاح المشروعات بما يكفله التدريب للمستفيد من دراية وحسن استخدام للمال وتضمنت البرامج التدريبية المقترحة عل :

- معرفة الادارة ووظائفها .
- اعداد وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات .
- إستخدام اساليب التسويق وترويج المبيعات .

التدريب للمستفيدين لحسن استخدام للمال وتضمنت البرامج التدريبية المقترحة على :

- معرفة الادارة ووظائفها .
- اعداد وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات .
- إستخدام اساليب التسويق وترويج المبيعات .

- إستخدام موارد المشروع بصورة سليمة .
- كيفية حل المشكلات وإتخاذ القرارات المعنية بتحسين المشروعات .

بدايةً أوكل تنفيذ المشروع لمركز تنسيق مشروعات تخفيف الفقر وقد صاحب تنفيذ المشروع عدد من الصعوبات ابرزها عدم الالتزام بالتمويل المتعهد به من وزارة المالية ومع ذلك تم الاتى :

(١) تم الاعداد والتنفيذ لدورة تدريبية تفاكرية لعدد (٦٥) دارسا من الولايات المستهدفة فى المشروع .

(٢) تم استقطاب وديعة بمبلغ (٥٠٠) الف دولار من شركة سوداتل دفع منها (١٥٠) الف دولار بدأ بها التنفيذ فى اربعة ولايات .

المشروع فى الولايات

استهدف المشروع فى انطلاقته (١٢) ولاية هى:

١/ ولاية جنوب دارفور .
٢/ ولاية شمال كردفان .
٣/ ولاية غرب كردفان .
٤/ ولاية النيل الازرق .
٥/ ولاية النيل الابيض .
٦/ ولاية الجزيرة .
٧/ ولاية الخرطوم .
٨/ ولاية نهر النيل .
٩/ الولاية الشمالية .
١٠/ ولاية كسلا .
١١/ ولاية سنار
١٢/ غرب دارفور

وبد التنفيذ الفعلى فى كل من ولاية الجزيرة وغرب كردفان والنيل الازرق والنيل الابيض .